Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

حرية التعبير وحدودها في الانظمة الديمقراطية والسلطوية

م.د مفاز ابراهيم داود
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
Mafaz.Ibrahim@nahrainuniv.edu.iq

استلام البحث: 15-06-2026 مراجعة البحث : 16-07-2026 قبول البحث: 08-08-2026

الملخص

تعد حرية التعبير من اهم الحقوق التي أكدت عليها جميع المواثيق الدولية وجميع دساتير دول العالم، تناول البحث حرية التعبير وحدودها في الانظمة الديمقراطية فعلى الرغم من ان هذه الانظمة تؤكد على هذا الحق ألا انه ليس حق مطلق وانما حدده القانون بشروط لضمان عدم التأثير على النظام العام والنسيج المجتمعي واخذنا كوريا الجنوبية كنموذج يطبق حرية التعبير من خلال تأكيد دستورها على ذلك، أما الانظمة التسلطية فإذا نظرنا الى دساتيرها فأن هذا الحق موجود ولكن يكون شكلياً أما الواقع لا يتم الاخذ به فهي تتبع جميع وسائل القمع على حرية التعبير خاصة على الصحافة والاعلام فأن النظام السياسي في هذه الدول يسيطر على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وقد اخذنا نموذج على ذلك كوريا الشمالية فأن النظام السياسي فيها هو نظام تسلطي يهيمن على جميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النظم الديمقراطية، النظم السلطوية، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية

Abstract:
Freedom of expression is one of the most important rights affirmed by all international conventions and all national constitutions. The research addressed freedom of expression and its limits in democratic systems. Although these systems affirm this right, it is not an absolute right, but rather the law has defined it with conditions to ensure that it does not affect public order and the social fabric. We took South Korea as a model that applies freedom of expression through its constitution's emphasis on it. As for authoritarian systems, if we look at their constitutions, this right exists, but it is merely formal, while in reality it is not taken into account. They follow all means of repression against freedom of expression, especially against the press and media. The political system in these countries controls all legislative and executive powers. We took North Korea as an example of this, as the political system is an authoritarian system that dominates all aspects of political and social life.
Keywords : Democratic systems, authoritarian systems, South Korea, North Korea

المقدمة

تعد حرية التعبير والرأي من اهم الحقوق الاساسية التي أكدت عليها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية لما لها من دور مهم في تعزيز كرامة الانسان، وترسيخ المشاركة السياسية وتحقيق التنمية والاستقرار داخل المجتمعات، وتمثل حرية التعبير والرأي وسيلة اساسية يتمكن الافراد من خلالها ابداء آرائهم ونقد السياسات الحكومية والمشاركة في صنع القرار بما يسهم في تأسيس مجتمع يقوم على الحوار والتعددية واحترام الحقوق، الا ان ممارسة هذا الحق يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي ففي الانظمة الديمقراطية تعد حرية التعبير احدى الركائز الاساسية التي تستند اليها الديمقراطية اذ تكفلها القوانين وتفرض قيود محدده الهدف منها هو حماية النظام العام والمجتمع

وحقوق الاخرين، أما في الانظمة السلطوية فأن حرية التعبير غالباً ما تواجه قيوداً مشدده اذ تفرض الرقابة على وسائل الاعلام وتقييد الآراء والمعارضة السياسية وتستخدم التشريعات والاجهزة الامنية للحد من حرية الافراد في التعبير عن مواقفهم السياسية او الاجتماعية.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من ان حرية التعبير تعد من أبرز الحقوق التي تعكس طبيعة النظام السياسي ومدى احترامه لحقوق الانسان، كما يسهم البحث في دراسة حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية في توضيح الاختلاف في اليات حماية هذا الحق وتقييده.

هدف البحث

يهدف البحث الى:

1- بيان مفهوم حرية التعبير
2- بيان مفهوم حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية
3- اجراء مقارنة بين نموذج ديمقراطي (كوريا الجنوبية) ونموذج سلطوي (كوريا الشمالية) لبيان اوجه الاختلاف في حماية حرية الرأي
4- الوصول الى نتائج تبين الفرق بين النظامين الديمقراطي والسلطوي

اشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في التساؤل الاتي:

1- ما المقصود بحرية التعبير؟
2- ما المقصود بحرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية وكيف تتعامل هذه الانظمة مع هذا الحق؟
3- ما اوجه الاختلاف بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في مجال حرية التعبير؟
4- ماهي الفروقات بين النظامين من حيث تعاملهم مع حق حرية التعبير؟

فرضية البحث

يفترض البحث ان الانظمة الديمقراطية تؤكد على حق حرية التعبير في دساتيرها ولكن ضمن نطاق يحدده القانون وهي تسمع بهذه الحرية للمواطنين من خلال التظاهرات السلمية وكذلك للأعلام والصحافة، أما الانظمة السلطوية فعلى الرغم من ان دساتيرها ايضاً تنص على حرية

التعبير لكنها لا تأخذ به ولا تسمح بممارسة هذا الحق وتقمع حرية التعبير على جميع المواطنين وعلى الصحافة والاعلام.

مناهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مفهوم حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية، واعتمد المنهج المقارن الذي تم استخدامه للمقارنة بين النظام الديمقراطي والنظام السلطوي في مجال حرية التعبير مع تطبيق المقارنة على كوريا الجنوبية بوصفها نموذجاً ديمقراطيا وكوريا الشمالية بوصفها نموذجاً سلطوياً، كما اعتمد على المنهج التحليلي الذي من خلاله تحليل النصوص الدستورية والقانونية.

هيكلية البحث

يتناول المبحث الاول مفهوم حرية التعبير بشكل عام وحرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية وكيفية ممارستها، أما المبحث الثاني فيتناول حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية وقد اخذنا كوريا الجنوبية نموذجا لهذه الانظمة وحرية التعبير في الانظمة السلطوية وقد اخذنا كوريا الشمالية نموذجا لهذه الانظمة مع بيان الفرق بين هذه الانظمة.

المبحث الاول

حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية

تعد حرية التعبير من أبرز الحقوق والحريات الاساسية التي تعكس طبيعة النظام السياسي ومدى احترامه لحقوق الانسان، اذ تختلف درجة حمايتها وممارستها باختلاف شكل النظام الحاكم، ففي الانظمة الديمقراطية تعد حرية التعبير ركيزة اساسية تقوم عليها المشاركة السياسية وتداول الآراء والافكار في حين تخضع في الانظمة السلطوية لقيود واسعة تفرضها السلطة بما يحد من قدرة الافراد على ابداء آرائهم بحرية، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث مفهوم حرية التعبير بشكل عام، وواقع حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية مع بيان أوجه الفرق بينهما من حيث الضمانات والقيود المفروضة على ممارسة هذا الحق.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب:

المطلب الاول: مفهوم حرية التعبير والرأي

المطلب الثاني: حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية

المطلب الثالث: حرية التعبير في الانظمة السلطوية

المطلب الاول: مفهوم حرية التعبير والرأي

تعد حرية التعبير والرأي في الاسلام من المبادئ الاساسية التي اقرها الدين الاسلامي لكنها مشروطة بضوابط تحفظ النظام العام والقيم الاخلاقية والدينية للمجتمع، وابرز الملامح المتعلقة بها جاءت في القران الكريم من المشجعين الاوائل على التفكير والتأمل وفتح المجال للنفاش والحوار كقوله تعالى (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) هذا يدل على احترام حرية الانسان في الاستماع والتمييز والاختيار[1].

أما السنة النبوية الشريفة فقد كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم يشاور اصحابه ويقبل اختلاف الرأي والتعبير كما قال (صلى الله عليه وسلم) (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر)[2].

وعلى الصعيد العالمي تم التأكيد على هذه الحرية في مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر بقرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م، اذ جاءت في المادة (19) منه(لكل انسان حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة وفي التماس الانباء والافكار وتلقينها الى الاخر بأي وسيلة ودونما اعتبارا للحدود)، وكما جاء في المادة (19) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (لكل انسان الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقينها الى الاخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب او مطبوع او في قالب فني او اي وسيلة يختارها) ،أما على الصعيد الاقليمي أكد الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان عام 1950م في المادة (10) على حرية الرأي والتعبير ، وكذلك الاتفاقية الاميركية لحقوق الانسان عام 1969م في المادة (13)، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب عام 1979م في المادة(9) ، والميثاق العربي لحقوق الانسان الذي اعتمد في القمة العربية السادسة عشر عام 2004م[3].

ونلاحظ من خلال قراءة المواد الخاصة بحرية التعبير فقد وردت بعض القيود المشروعة على حرية الرأي والتعبير مثل بقية الحقوق والحريات في نص المادة (29) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والفقرة الثالثة من المادة (19) للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وهي في مجموعها تحمي حقوق وسمعة الاخرين والامن القومي او النظام العام او الصحة والاخلاق العامة وكذلك الفقرة (2) من المادة (10) للاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان[4].

---

[1] منذر عدنان الفريجي، حرية الرأي والتعبير في الاعلام العراقي المصداقية والقيود، المفوضية العليا لحقوق الانسان، قسم النشر والتثقيف– شعبة البحوث والدراسات، العراق، 2025، ص7.

[2] المصدر نفسه، ص7.

[3] للمزيد ينظر الى: سليمان شلباك، حرية الرأي والتعبير– دراسة في المواثيق الدولية والاقليمية والدساتير الجزائرية، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، المجلد6، العدد2024،2، ص113 ومايليها.

[4] للمزيد ينظر الى: الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة :متاح على الرابط الاتي: https://www.un.org/ar/ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: متاح على الرابط الاتي:https://www.annhri.org/ والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان متاح على الرابط الاتي: .https://www.echr.coe.int/

ويشير مصطلح حرية التعبير الى الحق الاساسي الذي يتمتع به كل انسان في ان تكون اراءه الخاصة ويعبر عنها بالحرية دون خوف من التعرض للرقابة او العقاب مالم تتعارض مع حقوق الاخرين او تهدد النظام العام او الامن الوطني[5].

وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة حرية التعبير بأنها المحك لجميع الحريات التي تكرس الامم المتحدة نفسها لها وقد أشارت المحكمة الاميركية لحقوق الانسان" أن حرية التعبير حجر الاساس الذي يستند اليه النظام الديمقراطي ولا مفر منه لتشكيل الرأي العام"[6].

ويعتبر البعض أن حرية التعبير هي أصل جميع الحريات التي تتصل بأبداء الآراء والاخبار والمعلومات وتلقيها والتعبير عنها بكافة الوسائل ولذلك تندرج تحت راية حرية التعبير حزمة من الحريات الاخرى ذات الصلة كحرية الصحافة، حرية الاعلام، وحرية تداول المعلومات ، والحرية الاكاديمية، وحرية الابداع والحريات الرقمية والحق في الاظراب والحق في التجمع السلمي والتظاهر والاعتصام والحق في التنظيم، ويتوقف ممارسة هذه الحريات على كفالة حرية التعبير لأنها الاصل والتي أن انتقصت امتد هذا الانتقاص الى سائر المنظومة وحمايتها بموجب الدستور تعني حماية هذه الحريات[7].

وتتلخص مبادئ حرية التعبير بعدة امور[8]:

1- تعد حرية التعبير والرأي بجميع اشكالها ومظاهرها حقاً أساسياً غير قابل للمصادرة لجميع الافراد، كما أنه مطلب لا غنى عنه لوجود مجتمع ديمقراطي.

2- يحق لكل شخص البحث عن المعلومات والآراء والحصول عليها بحرية ونقلها، كما ينبغي منح جميع الناس فرصاً متساوية للحصول على المعلومات والبحث عنها ونقلها بأي وسيلة من وسائل الاتصال دون اي تمييز لأسباب تتعلق بالعرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الآراء السياسية والاصل القومي والاجتماعي أو اية محددات اخرى.

3- يجب أن يمنع القانون الرقابة المسبقة أو التدخل المباشر أو غير المباشر أو الضغط على أي رأي أو معلومات تنتقل عبر أي وسيلة من وسائل الاتصال الشفوي أو المكتوب أو الفني أو البصري أو الالكتروني، اذ ان القيود المفروضة على حرية تداول الافكار والآراء وكذلك فرض المعلومات بشكل تعسفي وفرض عقبات أمام حرية تدفق المعلومات تنتهك الحق في حرية التعبير.

وفي ختام هذا المطلب يتبين أن حرية التعبير تعد من أبرز الحقوق والحريات الاساسية التي يتمتع بها الانسان لما لها من دور مهم في تمكين الافراد من التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية، وقد

---

[5] منذر عدنان الفريجي، مصدر سبق ذكره، ص6.

[6] تقي مباركية، فاطمة الزهراء غريبي، حرية الرأي والتعبير، الضمانات القانونية لممارستها والقواعد الدستورية التي تحكمها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، المجلد 58، العدد4، 2021، ص226.

[7] محمد أمين الميداني، هه لالة محمد تقي، الاطار القانوني لحماية حرية الرأي والتعبير (حالة العراق أنموذجاً)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، مركز الدراسات المستقبلية، العراق المجلد4، العدد7، 2021، ص111.

[8] منذر عدنان الفريجي، مصدر سبق ذكره، ص6.

اظهرت التعريفات المختلفة أن هذا الحق رغم تعدد صياغاته يتفق في جوهره على احترام حق الانسان في أبداء الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة لذلك فأن فهم مفهوم حرية التعبير يعد اساسا ضرورياً للانتقال الى دراسة ضماناتها وحدود ممارستها في الانظمة القانونية المختلفة.

المطلب الثاني: حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية

تعد حرية التعبير من اهم الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، اذ تمثل حقاً اساسياً يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم وافكارهم ومعتقداتهم بحرية والمشاركة في مناقشة القضايا العامة دون خوف من التعسف او القمع من السلطة الحاكمة ولكن في اطار ما يحدده القانون.

وتعد الانظمة الجمهورية احد اشكال الانظمة الديمقراطية، فالأنظمة الجمهورية هي انظمة تقدمية وتعني صراحةً ان الجماهير هي مصدر السلطات والتي نصت دساتيرها ومواثيقها على هذا المعنى، فمن الجانب النظري يجب ان يستمد النظام الجمهوري شرعيته من مصدر عقلاني وقانوني وليبرالي كما يجب ان تحكم وفق قاعدة التعددية السياسية وانتخاب برلمانات ومجالس تشريعية من أجل اصدار القوانين، ففي النظام الجمهوري يفترض أن يتمكن المجتمع من مراقبة الدولة وفي هذه الانظمة يكون انتخاب رئيس الجمهورية مباشرتاً من قبل الشعب في انتخابات مفتوحة قائمة على اساس الدستور والنظام الانتخابي[9].

ان هذه الانظمة تأخذ بنظام تعدد الاحزاب السياسية وتظل هذه الاحزاب الواجهة الاساسية ولها الدور الكبير في العملية السياسية وبذلك يتم صنع القرارات السياسية من خلال أطر نظامية واضحة مما يتمكن اي مواطن من التنبؤ المسبق بالقرار السياسي، ففي هذه النظم تكون الاحزاب السياسية قادرة على التعبير عن رأيها وتكون ذات قرار مؤثر في عملية صنع القرار السياسي، فالديمقراطية تكون ملازمة للتعددية فهي توجد حينما تكون هناك تعددية سياسية في المجتمع وتغيب الديمقراطية حينما تغيب تلك التعددية وتشمل التعددية هنا الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والفرق المهنية والتي تساهم جميعها في تمثيل المواطنين[10].

ويمكن القول ان وجود حرية التعبير في النظم الديمقراطية لابد من توافر عدة امور[11]:

1- المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية من اهم المظاهر المعبرة عن المنظومة الديمقراطية في المجتمع، اذ تعبر عن دور المواطنين في الحياة السياسية والتعبير عن آرائهم واختيار السلطة الحاكمة والبرامج السياسية، فالمشاركة السياسية مبنية في أساسها على حرية الافراد في التعبير عن الآراء والمعتقدات ويظهر هذا التعبير في شكل مجموعة سلوكيات فردية وجماعية ينتج عنها بناء

[9] نسرين احمد عبدالله، الحرية والديمقراطية، هيئة التعليم التقني، الكلية التقنية، كركوك،2012، ص13.

[10] نسرين احمد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص14.

[11] احمد باي، مريم دندان، حرية الرأي والتعبير في حركيات التحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة1- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، 2014، ص47-48.

المؤسسات السياسية من خلال مشاركة الافراد في عملية الانتخاب والعضوية في الاحزاب السياسية والتعبير المباشر عن رفض او تأييد قرارات سياسية في مختلف المجالات من خلال التظاهر السلمي او بكل الوسائل المسموح بها قانوناً.

2- المعارضة السياسية: يعبر مفهوم المعارضة السياسية عن وجود قوى مجتمعية لها اراء مخالفة لتوجهات وسياسة الحكومة في قضية معينه، ان هذه المعارضة هي اضفاء طابع سياسي ديمقراطي للحياة السياسية عامة وللعملية السياسية خاصه فوجود المعارضة هو المعبر الحقيقي الصادق لوجود واحترام الحق في ابداء الرأي والتعبير تجاه النظام السياسي.

ولكن ينبغي الاشارة الى ان حرية التعبير ليست مطلقة وانما تحدد بشروط وضوابط معينة منها ان تمارس حرية التعبير تحت ظل اطار القانون والدستور بحيث تكون الحقوق والواجبات محدده بشكل واضح وتطبق على الجميع بدون تميز، وعدم التعرض بالإساءة للديانات الاخرى والمذاهب والمعتقدات والسخرية منها وعدم التطاول على الذات الالهية والانبياء والرسل دون استثناء وعدم استفزاز مشاعر الاخرين وعدم التحريض على الفتن القومية والطائفية بين ابناء المجتمع الواحد وعدم التحريض بالقتل والاعتداء على الاخرين وعدم التحريض على خطابات الكراهية او العنصرية او العنف بجميع اشكاله ضد مجموعة اشخاص بسبب اصلهم او انتمائهم وعدم نشر الفساد والرذيلة والانحلال الاخلاقي[12].

ان هذه القيود التي توضع على حرية الرأي الهدف منها هو حماية مبدأ الشرعية والالتزام بحماية حقوق الاخرين وعدم المساس بسمعتهم وعدم الاخلال بالنظام المجتمعي فكل دولة يجب ان تضع شروط على حرية الرأي وعقوبات على كل من يخالفها وذلك حفاظا على النظام المجتمعي والنظام السياسي.

المطلب الثالث: حرية التعبير في الانظمة السلطوية

تعرف الانظمة السلطوية بأنها "النظم التي تفتقد الى التعددية السياسية والتي تغيب فيها الحريات المدنية والتي يخضع فيها المجتمع المدني وتحركات المواطنين للرقابة اللصيقة"[13].

ويرتكز نظام الحكم في النظم السلطوية بيد شخص واحد حاكم فردي يتولى السلطة عن طريق الاستبداد وفرض القوة او يتم توليها بطرق ديمقراطية تؤدي فيها بعد الى تحول السلطة بيده فيمارس السلطة بحسب ارادته ويوضع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية بيده ويهيمن على

[12] حرية الرأي في النظام الديمقراطي بين الانضباط والانفلات، 2023 مقال متاح على الرابط الاتي:/https://shafaq.com/amp/ar

[13] رابحة محمد سيف الدين علام، امل كامل حمادة، مقاربات بقاء النظم السلطوية: مراجعة تحليلية في الادبيات المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد،، العدد70، 2025،ص35.

القـــرارات الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياســـية للدولـــة دون رقيـــب او حســـيب وان القـــرارات لا تســـتند الـــى النصوص الدستورية وانما الى قرارات الشخص الحاكم[14].

ويمكـــن القـــول أن هـــذه الانظمـــة تأخـــذ بنظـــام الحـــزب الواحـــد ونجـــد أن الســـلطة التنفيذيـــة هـــي اقـــوى الســـلطات، فـــالحزب الواحـــد هـــو الـــذي يملـــك الســـلطة وأن لـــم يكـــن لـــه تأييـــد جمـــاهيري فـــالحزب الواحـــد لا يثـــق بالمؤسســـات السياســـية ومـــن هنـــا ان عمليـــة صـــنع القـــرارات السياســـية يـــتم مـــن وراء الكـــواليس ولـــيس مـــن خـــلال البرلمـــان فيكـــون هنـــاك الكثيـــر مـــن الشـــكوك حـــول صـــنع القـــرارات السياســـية ممـــا يـــنجم عـــن ذلـــك صـــعوبة قيـــام معارضـــة سياســـية منظمـــة ذات فاعليـــة ويطلـــق علـــى هـــذا النظـــام الســـلطوي نظـــام الحـــزب المهـــيمن (الحـــزب الواحـــد) كمـــا هـــو الحـــال فـــي كوريـــا الشـــمالية الحـــالي وفـــي العـــراق وســـوريا ســـابقاً، اذا كـــان نظـــام حزبـــي واحـــد مســـيطر علـــى كـــل مجـــالات الحيـــاة السياســـية، وفـــي الانظمـــة الســـلطوية يســـتخدم كـــل اســـاليب القمـــع المعنويـــة والماديـــة التـــي تـــردع المـــواطن وكـــذلك تكـــون هنـــاك بنـــاء ادوات القمـــع مـــن محـــاكم خاصـــه وأمـــن ومخـــابرات وقـــوات عســـكرية واســـتخدام اســـلوب الترهيـــب مـــن خـــلال تســـخير وســـائل الاعـــلام التـــي يســـطر عليهـــا النظـــام مـــن أجـــل غـــزو عقـــول النـــاس وترســـيخ مفـــاهيم خاصة بالنظام وتحويلها الى قناعات بديهية.

وتكمـــن خصـــائص الانظمـــة الســـلطوية بحكـــم فـــردي مطلـــق يتـــولاه قائـــد او حـــزب وكـــذلك غيـــاب الديمقراطيـــة اي لا توجـــد انتخابـــات حـــره نزيهـــة او يـــتم التلاعـــب بهـــا لضـــمان اســـتمرار الحـــاكم وتقييـــد الحريـــات بمـــا فيهـــا حريـــة التعبيـــر علـــى الصـــحافة والاعـــلام والمعارضـــة السياســـية ويـــتم الســـيطرة علـــى المؤسســـات مـــن خـــلال تحكـــم النظـــام بـــالجيش والقضـــاء والشـــرطة لضـــمان الـــولاء ويـــتم اســـتخدام القمـــع والخوف من خلال ممارسة العنف والتهديد ضد المعارضين السياسيين والمجتمع كافه[15].

ويمكـــن القـــول فـــي هـــذه الانظمـــة لاتعـــد حريـــة التعبيـــر حقـــاً مكفـــولاً للأفـــراد بصـــورة فعليـــة بـــل تكـــون خاضـــعه لإرادة الســـلطة ومصـــالحها بحيـــث تســـمح بـــالتعبير فقـــط اذا كـــان لا يتعـــارض مـــع توجهـــات النظـــام او ينتقـــد سياســـاته، وتعتمـــد الانظمـــة الســـلطوية علـــى مجموعـــة مـــن الوســـائل للحـــد مـــن حريـــة التعبيـــر مـــن ابرزهـــا فـــرض الرقابـــة علـــى وســـائل الاعـــلام والصـــحف والقنـــوات التلفزيونيـــة ومراقبـــة شـــبكة الانترنـــت ووســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي وســـن قـــوانين وتجـــرم انتقـــاد الدولـــة ورمزهـــا تحـــت ذرائـــع مختلفـــة مثـــل حمايـــة الامـــن القـــومي او الحفـــاظ علـــى النظـــام العـــام، كمـــا تلجـــا بعـــض هـــذه الانظمـــة الـــى ملاحقـــة الصـــحفيين والناشـــطين والمعارضـــين سياســـياً وفـــرض عقوبـــات قـــد تشـــمل الاعتقـــال او الســـجن او المنـــع مـــن ممارســـة العمـــل الاعلامـــي، اذ يمتنـــع الكثيـــر مـــن المـــواطنين عـــن ابـــداء آرائهـــم خوفـــاً مـــن التعـــرض للعقوبـــات او المســـائلة كمـــا تـــؤثر هـــذه البيئـــة علـــى المشـــاركة السياســـية اذ تقـــل فـــرص النقـــاش وتبـــادل

[14] محمد رعد الدراجي، النظم الدكتاتورية، متاح على الرابط الاتي: https://www.uoanbar.edu.iq

[15] ماهي الديكتاتورية؟ انواعها وخصائصها واثارها على المجتمع، متاح على الرابط الاتي:https://gfocusmagazine.com/

الافكار مما يضعف دور المجتمع في مراقبة أداء السلطة والمساهمة في صنع القرار، وعلى الرغم من أن بعض الانظمة السلطوية تنص دساتيرها على حماية حق حرية التعبير ألا ان في الحقيقة يكون هذا الحق مقيداً بقيود كثيرة تمنح السلطات صلاحيات كبيرة للحد من هذا الحق لذلك تبقى حرية التعبير في هذه الانظمة محدودة وخاضعة لاعتبارات سياسية وأمنية وهو ما ينعكس سلباً على حقوق الانسان ويحد من التطور الديمقراطي ويقلل من فرص الاصلاح والمسائلة والشفافية داخل الدولة.

المبحث الثاني

حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية (كوريا الجنوبية) والانظمة السلطوية (كوريا الشمالية)

يتناول هذا المبحث التطبيق العملي من خلال دراسة نموذجين يمثلان نظامين سياسيين مختلفين من حيث ممارسة السلطات، اذ تمثل كوريا الجنوبية نموذجاً للأنظمة الديمقراطية والتي تكفل حق حرية التعبير والرأي وتحميه بموجب الدستور والقانون، وكوريا الشمالية التي تمثل نموذجا للأنظمة السلطوية التي تفرض قيوداً مشددة على حرية التعبير والرأي على الرغم من ان دستورها يكفل هذا الحق ولكن طبيعة النظام السياسي الموجود يسيطر على جميع مناحي الحياة.

وعلية تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية في كوريا الجنوبية

المطلب الثاني: حرية التعبير في الانظمة السلطوية في كوريا الشمالية

المطلب الاول: حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية في كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية من ابرز الدول الديمقراطية في قارة اسيا، اذ تعتمد نظاماً ديمقراطياً يقوم على الانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة ويكفل دستورها حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة مما يسمح للمواطنين بانتقاد الحكومة والتعبير عن آرائهم ضمن اطار القانون، كما يتمتع الافراد بحق تأسيس الاحزاب السياسية في الحياة العامة وتؤدي وسائل الاعلام المستقلة والقضاء دوراً مهما في حماية الحقوق والحريات وتعزيز مبادئ الديمقراطية، وتدار البلاد بنظام ديمقراطي متعدد الاحزاب وفق دستور عام 1948 وتعديلاته، وتنقسم السلطات فيه الى ثلاث وهي السلطة التنفيذية يترأسها رئيس الجمهورية ويعاونه رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية تتمثل في الجمعية الوطنية الكورية وهي برلمان يتكون من غرفة واحدة ويضم 300 مقعد والسلطة القضائية التي

تتألف من المحكمة العليا والمحاكم الاستئنافية ومحكمة دستورية تتولى الرقابة على دستورية القوانين[16].

بدأت مرحلة التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية عام 1978 والتي مثلت التحول من السلطة العسكرية الى الممارسات الديمقراطية ومن سياسات الجيش القوي الى المجتمع المدني وحكم القانون ومن هنا مثلت مرحلة جديدة في سياسة كوريا الجنوبية[17]

نص دستور جمهورية كوريا الجنوبية الصادر عام 1948 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1987 في المادة (21) (يتمتع المواطنون كافة بحرية الكلام الصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، ولا يعتد بترخيص او فرض رقابة على التعبير والصحافة أو فرض تراخيص على التجمع وتكوين جمعيات) كما نصت المادة (11) منه على ان (جميع المواطنين سواسية أمام القانون ولا يجوز التفرقة في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية بسبب الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي)، وأيضاً جاء في المادة (37) (لا يجوز تجاهل حريات المواطنين وحقوقهم على اساس انها ليست محصورة عددا في الدستور ولا يجوز تقيد حريات المواطنين وحقوقهم بالقانون الا عند الضرورة التي يستجوبها الامن الوطني والحفاظ على القانون والنظام أو للرفاه العام وحتى عند فرض تلك القيود لا ينتهك اي جانب اساسي من جوانب الحق أو الحرية)[18].

نلاحظ من هذه المواد الموجودة في الدستور تأكيد واضح وصريح على الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين والتي تندرج من ضمنها حرية التعبير والرأي حتى لو انها وضعت شروطاً للحد منها فهي تصب في الصالح العام.

تزخر كوريا الجنوبية بمشهد اعلامي غني يتخلله اكثر من 47 منبر في المجال السمعي والبصري وما يزيد عن 220 صحيفة يومية اهما شوسون البو جونغانغ لبيو دونغا البو (المحافظة) وغيرها من الصحف داخل البلاد، وكذلك اصبحت منصات الانترنت المصدر الرئيسي للمعلومات في كوريا الجنوبية مثل (يوتيوب)، فمنذ التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد في نهاية الثمانينيات يحترم الفاعلون السياسيون حرية الصحافة الى حد كبير وتتوافق قوانين حرية المعلومات المعتمدة في كوريا الجنوبية مع ما تنص عليه المعايير الدولية ولكن التشهير مازال يعاقب عليه بالسجن لمده تصل الى سبع سنوات مما يؤدي الى وسائل الاعلام بحذف تفاصيل من بعض المقالات وهذا امر طبيعي فأن اي دولة لا تقبل التشهير، كما تعد حرية التظاهر والاحتجاج السلمي من ابرز مظاهر حرية التعبير اذ يشارك المواطنون في التظاهرات للمطالبة بالإصلاح التي تخص حياتهم

---

[16] جاد مصطفى البستاني واخرون، المقومات السياسية لكوريا الجنوبية وتحدياتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، متاح على الرابط الاتي: https://democraticac.de/

[17] سرى حسين خضير ، الهندسة السياسية لكوريا الجنوبية: رؤية في الطبيعة والتحولات ،مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد2، العدد32، 2023 ص312.

[18] دستور جهورية كوريا الصادر عام 1948 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1987 ، المادة 21.

كما لديهم الحق بالاعتراض على القرارات الحكومية التي لا تخدم الشعب ولكن شرط ان تكون هذه التظاهرات سلمية وتحترم القانون[19].

ولكن ينبغي الاشارة هنا الى أن اي دولة ومن ضمنها كوريا الجنوبية لا يمكن ان تكون حرية التعبير مطلقة ولكن يجب ان تكون ضمن قيود محددة يحددها القانون بهدف حماية الامن القومي والنظام العام وعدم التعدي على حقوق الاخرين، ومن اهم هذه القيود اذ يحظر ترويج او نشر بعض المواد التي تكون داعمة لأنشطة تهدد الدولة كما تحاسب كل من يسيء الى سمعة الاخرين وكذلك تقيد كل رأي يحرض على العنف الو خطاب الكراهية او الاخلال بالنظام العام وذلك حفاظاً على السلم المجتمعي ويعد هذا المبدأ من اهم المبادئ التي تتبعها كل الدول التي تطبق النظام الديمقراطي الحديث.

المطلب الثاني: حرية التعبير في الانظمة السلطوية في كوريا الشمالية

يعد النظام السياسي في كوريا الشمالية واحدة من النظم السياسية الشمولية والتي تتصف بديكتاتورية السلطة وتمركز الصلاحيات بيد رئيس الدولة بوصفه يمثل شرعية الدولة ومواطنيها، فكوريا الشمالية تعتمد على نظام اداري قائم على المركزية المتشددة والقيود الصارمة على حرية التعبير، اذ تشرف الحكومة وتراقب معظم الاعمال والانشطة التي يقوم بها المواطنين، وعلى الرغم من ان كوريا الشمالية تحظى بوجود احزاب ومنظمات جماهيرية الا ان هذا المنظمات تقع تحت اشراف حزب العمال الكوري والذي يجعل نفسه وسيطا لأي انشطة بين المواطنين والدولة[20].

أن النظام السياسي في كوريا الشمالية لم يستند الى مبدأ الفصل بين السلطات كما في النظام الرئاسي ولا الى مبدأ توزيع السلطات كما في النظام البرلماني بل يستند الى الوحدة والتشابك المتزايد في السلطات، وباختصار ان الهيكل السياسي الكوري الشمالي يمثل حالة تقليدية لسلطة واحدة، فالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية هي موحدة وبشكل مؤسساتي تحت توجيه وسيطرة حزب العمال الكوري، فقيادة الحزب تحدد اسماء جمعية الشعب العليا والتي بالمقابل تنتخب رئيس البلاد وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ورئيس الجمهورية واللجنة التنفيذية العليا يسيطرون على الوزارة والمحكمة المركزية، فالسلطات جميعها مركزة في يد شخص واحد وهو رئيس الدولة[21].

يعد كيم جونغ اون نجل الديكتاتور كيم جونغ ايل وحفيد كيم ايل سونغ هو الزعيم الاعلى للبلاد والذي يبني سلطته على التجسس والقمع والرقابة والدعاية، اذ تحرص السلطات على أن لا تنشر وسائل الاعلام أو تبث سوى ما يمجد الحزب والجيش والقائد، و تقيد الدولة جميع الحريات المدنية

[19] مقال منشور في موقع مراسلون بلا حدود، للمزيد ينظر الى الرابط الاتي: https://rsf.org/ar

[20] مفاز ابراهيم داود، النظام السياسي في كوريا الشمالية في ظل رئاسة كيم جونغ أون، مجلة الدراسات المستدامة، الملحق1، المجلد6، العدد2024،2ص279.

[21] ستار جبار علاي، الارض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، العربي للنشر والتوزيع، 2016، القاهرة، ص 29-30.

والسياسية لمواطنيها بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات كما تحظر جميع اشكال المعارضة السياسية المنظمة ووسائل الاعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وتلجأ الحكومة الى الاعتقال التعسفي والعقاب والتعذيب في الحجز والعمل القسري والاعدامات للحفاظ على الخوف والسيطرة كما شددت القيود الداخلية على السفر والتنقل غير المصرح به عبر الحدود مع الصين وعاقبت الكوريين الشماليين الذين لديهم تواصل مع العالم الخارجي[22]

أن نظام الحكم في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والذي يعد الاسم الرسمي لها على الرغم لا يتطابق مع ما يتم تطبيقه داخل البلاد، يعد نظام الحكم في كوريا الشمالية من اكثر الانظمة استبداداً في العالم، فظلت القيود المفروضة على حرية التعبير شديدة استخدمت السلطات القوانين والمراقبة والحملات الايديولوجية لقمع اي اتصال مع العالم الخارجي، اذ تسيطر السلطات سيطرة مطلقة على قطاع الاخبار وتحظر الصحافة المستقلة حظراً تاماً، وتبقى وكالة الانباء وهي الناطق الرسمي باسم الحكومة الكورية وهي المصدر الوحيد للأخبار والجهة الرسمية التي تناط بها مهمة تزويد وسائل الاعلام بالمعلومات في كوريا الشمالية حيث يحكم النظام قبضته على انتاج المعلومات وتوزيعها ويمنع الصحافة المستقلة منعاً باتاً وان عدداً قليلاً جداً من وكالات الانباء الاجنبية مثل (فرانس برس وكيودو نيوز) لها وجود رسمي في البلاد علماً انها تعمل تحت رقابة مشدده تقوض قدرتها على الانتاج[23]

على الرغم من أن حرية الصحافة منصوص عليها في الدستور في المادة (67) لكن النظام الحاكم ينتهك هذا الحق بشكل كامل، وان النظام سمح للمواطنين باستخدام الهواتف الذكية لكنه طور تدابير تقنية تسمح بسيطرة شبه مطلقه على الاتصالات داخل الشبكة الداخلية الوطنية علماً أن مجرد الاطلاع على وسيلة أعلام أجنبية قد يحمل في طياته خطر الاعتقال في أحد المعسكرات، فقد تم اعتقال عدد من الصحفيين وترحيلهم وارسالهم الى معسكرات الاشغال الشاقة بل وهناك منهم من قتل لا لشيء سوى لانهم خرجوا عن الخط التحريري الرسمي الذي يمليه الحزب، وفي عام 2017 حكم القضاء الكوري الشمالي غيابياً على صحفيين من جارتهم الجنوبية بالإعدام لمجرد تعليقهم على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فكان الوصول الى المعلومات الخارجية شبه معدوم فقد تم التشويش على البث الاذاعي وقد خضع سكان المناطق القريبة من الحدود الكورية الشمالية الصينية لمراقبة أمنية شديدة واستمرت عمليات التفتيش من منزل الى منزل، اذا كان المسؤولون يفتشون الهواتف المحمولة وأجهزة التخزين والمواد المطبوعة دون سابق انذار أو اوامر قضائية[24].

[22] حقوق الانسان في كوريا الشمالية، 2018 متاح على موقع، هيومن رايتش ووتش https://www.hrw.org/

[23] مقال منشور في موقع مراسلون بلا حدود، للمزيد ينظر الى الموقع الاتي: https://rsf.org/ar/

[24] مقال منشور في موقع مراسلون بلا حدود، للمزيد ينظر الى الموقع الاتي: للمزيد ينظر الى الموقع الاتي: https://rsf.org/ar/

يتضح من ذلك ان حرية التعبير في كوريا الشمالية تخضع لقيود صارمه تفرضها الدولة مما يحد من قدرة الافراد على ابداء آرائهم او الوصول الى المعلومات بحرية ورغم وجود نصوص قانونية تشير الى بعض الحقوق فأن التطبيق العملي يعكس رقابة مشددة وسيطرة كاملة على وسائل الاعلام ووسائل الاتصال، لذا تعد كوريا الشمالية من أكثر الدول تقييداً لحرية التعبير وهو ما يثير اهتمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وحرية الصحافة.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث ان حرية التعبير تعد معياراً اساسياً يمكن من خلاله التمييز بين الانظمة الديمقراطية والانظمة السلطوية، اذ ترتبط بدرجة احترام الدولة لحقوق الانسان وسيادة القانون، فالأنظمة الديمقراطية تنظر الى حرية التعبير بوصفها حقاً دستورياً واداة لتعزيز المشاركة السياسية والرقابة على السلطة مع اخضاعها لقيود قانونية محدده تهدف الى حماية النظام العام، اما في الانظمة السلطوية فتنظر الى حرية التعبير على انها مصدر تهديد لاستقرار السلطة مما يؤدي الى فرض رقابة واسعه على وسائل الاعلام وتقييد حرية الصحافة وملاحقة الاصوات المعارضة، ويمكن القول ان وجود نصوص دستورية تكفل حرية التعبير لا يكفي وحده لضمان ممارستها بصورة فعلية وانما يجب ان تكون هناك مؤسسات دستورية مستقلة وقضاء نزية واعلام حر ومجتمع مدني فاعل قادر على حماية الحقوق والحريات والدفاع عنها، فكلما ازدادت الضمانات القانونية والمؤسسية اتسعت مساحة الحرية واصبح المواطن اكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامة وأبداء الرأي دون خوف أو تهديد، ويمكن القول ان مستقبل الدول واستقرارها يرتبط ارتباطا وثيقاً بمدى احترامها لحرية التعبير لان المجتمعات التي تتيح لأفرادها حرية ابداء الرأي تكون اكثر قدرة على معالجة التحديات التي تواجه الدولة وايجاد الحلول وتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم ان حماية هذا الحق يجب ان يكون من اولويات الدول التي تسعى الى بناء نظام سياسي يقوم على احترامه كيان الانسان وكرامته.

وتم التوصل الى مجموعة من النتائج:

1- اظهرت نتائج الدراسة ان طبيعة النظام السياسي وممارساته يؤثر بصورة مباشرة على حماية حق حرية التعبير وممارسته.

2- بينت الدراسة ان الانظمة الديمقراطية تعد حرية التعبير فيها من الحقوق الضرورية التي لا يمكن المساس بها وتكفلها الدساتير والقوانين مع اخضاعها لقيود قانونية تهدف الى حماية النظام العام وحقوق الاخرين.

3- كما توصلت الدراسة الى ان الانظمة السلطوية تفرض قيوداً كبيرة على حرية التعبير من خلال الرقابة على وسائل الاعلام وتقييد تداول المعلومات والحد من المعارضة السياسية.

4- وبينت الدراسة ان وجود اعلام مستقبل وتعددية سياسية يسهمان في تعزيز حرية التعبير وزيادة المشاركة السياسية في الانظمة الديمقراطية.

5- اوضحت الدراسة ان تقييد حرية التعبير في الانظمة السلطوية يؤدي الى ضعف الشفافية والمساءلة وتراجع المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

6- اظهرت المقارنة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وجود اختلاف جوهري في مستوى حرية التعبير، اذ تتمتع كوريا الجنوبية بضمانات دستورية وقانونية اوسع، في حين تخضع حرية التعبير في كوريا الشمالية لرقابة صارمة من قبل الدولة.

7- بينت الدراسة ان اختلاف حرية التعبير في الدولتين يعود الى اختلاف طبيعة النظام السياسي وليس الى العوامل الجغرافية او المجتمعية.

8- وأيضاً بينت الدراسة ان احترام حرية التعبير يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي القائم على المشاركة والثقة بين الدولة والمجتمع في حين يؤدي تقييدها الى زيادة الاحتكار السياسي واضعاف الرقابة المجتمعية.

9- واخيراً اثبتت الدراسة ان الضمانات الدستورية وحدها لا تكفي وانما يتطلب ضمان حرية التعبير وجود قضاء عادل ومستقبل واعلام حر ومؤسسات قادرة على حماية الحقوق والحريات.

قائمة المصادر

1- احمد باي، مريم دندان، حرية الرأي والتعبير في حركيات التحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة1- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، 2014.

2- تقي مباركية، فاطمة الزهراء غريبي، حرية الرأي والتعبير، الضمانات القانونية لممارستها والقواعد الدستورية التي تحكمها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، المجلد 58، العدد4، 2021.

3- جاد مصطفى البستاني واخرون، المقومات السياسية لكوريا الجنوبية وتحدياتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، متاح على الرابط الاتي /https://democraticac.de :

4- حرية الرأي في النظام الديمقراطي بين الانضباط والانفلات، 2023 مقال متاح على الرابط الاتي : https://shafaq.com/amp/ar/

5- حقوق الانسان في كوريا الشمالية، 2018 متاح على موقع، هيومن رايتش ووتش /https://www.hrw.org

6- دستور جهورية كوريا الصادر عام 1948 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1987، المادة 21.

7- رابحة محمد سيف الدين علام، امل كامل حمادة، مقاربات بقاء النظم السلطوية: مراجعة تحليلية في الادبيات المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد70، 2025..

8- ستار جبار علاي، الارض المحرمة كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، العربي للنشر والتوزيع، 2016، القاهرة.

9- سرى حسين خضير، الهندسة السياسية لكوريا الجنوبية: رؤية في الطبيعة والتحولات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد2، العدد32، 2023.
كركوك،2012 .
10- للمزيد ينظر الى: الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة: متاح على الرابط الاتي:
https://www.un.org/ar/ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: متاح على الرابط الاتي:
https://www.annhri.org/ والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان متاح على الرابط الاتي: .
https://www.echr.coe.int/
11- للمزيد ينظر الى: سليمان شلباك، حرية الرأي والتعبير- دراسة في المواثيق الدولية والاقليمية والدساتير الجزائرية، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، المجلد6، العدد2024،2.
12- ماهي الديكتاتورية؟ انواعها وخصائصها واثارها على المجتمع، متاح على الرابط الاتي :
https://gfocusmagazine.com/
13- محمد أمين الميداني، هه لالة محمد تقي، الاطار القانوني لحماية حرية الرأي والتعبير (حالة العراق أنموذجاً)، مجلة الدراسات السياسية والامنية، مركز الدراسات المستقبلية، العراق المجلد4، العدد7، 2021.
14- محمد رعد الدراجي، النظم الدكتاتورية، متاح على الرابط الاتي https://www.uoanbar.edu.iq :
15- مفاز ابراهيم داود، النظام السياسي في كوريا الشمالية في ظل رئاسة كيم جونغ أون، مجلة الدراسات المستدامة، الملحق1، المجلد6، العدد،2024.
16- مقال منشور في موقع مراسلون بلا حدود، للمزيد ينظر الى الرابط الاتي https://rsf.org/ar :
17- منذر عدنان الفريجي، حرية الرأي والتعبير في الاعلام العراقي المصداقية والقيود، المفوضية العليا لحقوق الانسان، قسم النشر والتثقيف- شعبة البحوث والدراسات، العراق، 2025.
18- نسرين احمد عبدالله، الحرية والديمقراطية، هيئة التعليم التقني، الكلية التقنية.